والسكون وان كان له اضداد لكن لا امر في شئ منها وعند الامر بالشئ يقتضي كراهة ضده لانه سالك عن غيره فينبغي ان لا يؤثر في القصد ولكن استثناه ضرورة فكان من ضرورة الامر بالشئ ضرورة ضده منهيا فالمساوي المقصود فيثبت الادنى وهو الكراهة والنهي عن الشئ يقتضي ان يكون ضده في معنى حسنة واجبة اي لواجب في القوة لما ذكرنا وفائدة هذا الاصل اي اقتضاء الامر بالشئ كراهة ضده ان التحريمي في ضد المأمور به اذا اي لما لم يكن مقصودا لنفسه ضرورة لم يغير مفسد للعبادة الا من حيث يفوت الامر بعين المأمور به فاذا لم يفوته لم يكن مفسدا بل كان تركها كالاشتغال بالقيام في الصلوة ليس بمنهي عن القعود قصدا حتى اذا قعد ثم قام لم تفسد صلوته بنفس القعود لانه لم يفت بهذا القعود ما هو الواجب بالامر وهو القيام لكنه مكروه اي القعود وهذا اي لان النهي يقتضي سببية الفساد قلنا ان الحرمة لما تلقى عن الحسن بالحس القبائح والنقص ولا سبيل الى هذا كان من السنة لبس الازار والرداء لانه لما نهى عنه صار مأمورا بلبس غيره فليس بها لانه ادنى ما يقع به الكفاية وهذا اي لانه يوجب كراهة ضده اذا لم يفوته قال ابو يوسف من سجد على مكان نجس لم تفسد صلوته لانه اي السجود عليه غير مقصود بالنهي لما ان النهي ثبت بالامر بالسجود وهو السجود والمراد على مكان ظاهر اجماعا واما المأمور

فعل

فعل السجود على مكان طاهر والسجود على مكان نجس لا يوجب فوات المأمور به فاذا اعادها على مكان طاهر جاز عنه ويكره وقالوا في الساجد على النجس غير ذاكر الحال لان تارك التجرد لكان باعتبار الكان فما يكون صفة للكان الذي يؤدي الفرض عليه يجعل غيرا للصفة احكاما فيصير كالحال لها والتطهير عن حمل النجاسة فرض دائم غير ضده مفوتا للفرض كما في الصوم فان الكف عن قضاء الشهوة لما كان مأمورا به في جميع وقت الصوم يتحقق الفوات بالاكل في جزء من الوقت فيه **فصل المشروعات** وهي ما جعل طريقا للعباد يسلكه على التوعين عزيمة وهو اسم لما هو اصل منها من المشروعات غير معلق بالعوارض بيان لاصالتها والمراد به ما ثبت ابتداء باثبات الشرع حقا لله وهي اربعة انواع فريضة وهي ما يكفر زيادة ولا نقصانا لها مقدرة شرعا ثبت بدليل لا شبهة فيه من الكتاب والسنة المتواترة والاجماع كالايمان والاركان الاربعة وهي الصلوة والزكوة والصوم والحج فانها مقدرة لا يحتملها وحكمه اللزوم علما اي حكم الفرض حصول العلم القطعي بثبوته وتصديقا بالقلب اي يجب اعتقاد حقيته وعملا بالبدن حتى يكفر بضم اللام وسكون الكاف اي نسب الى الكفر جاحده ويفسق تاركه بلا عذر احتراز عن المكره وواجب وهو ما ثبت بدليل فيه شبهة كخبر الواحد والقطع تثبت بخبر الواحد وهو واجب العمل وعن كخبر وعيد ونحوها فانها ثابتة بهما